Book Review # 1

المصرفيـة الإسـلاميـة
كيفية إدارة المخاطر وتحسين الربحية

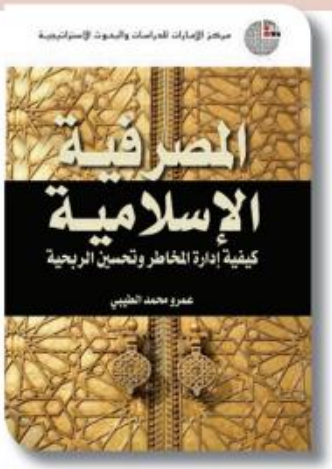

المؤلف: د. عمرو محمد الطيبي*

الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

سنة النشر: 2013 – عدد الصفحات: 289

الرقم المعياري الدولي - النسخة العادية: 978-9948-14-605-6

الرقم المعياري الدولي - النسخة الفاخرة: 978-9948-14-606-3

عرض: د. عـلام محمد حمدان**

* حاصل على دكتوراه في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في لندن، ويعمل حالياً نائباً لرئيس أحد البنوك.

** أستاذ المحاسبة والمالية المشارك، الجامعة الأهلية، البحرين.

يتناول الكتاب الصناعة المصرفية الإسلامية وكيفية إدارة المخاطر فيها وتحسين ربحيتها. وهو يستمد أهميته عـلى المستويين النظـري والعملي إذ إنه يُعتبر تأطيراً نظرياً لنشوء المصرفيـة الإسلامية وتطورها منذ صدر الإسلام وظهور "بيت المال" الذي يعتبره الكاتب أول مؤسسة مالية إسلامية ساهمت في إدارة أموال الزكاة وتوزيع الثروة، وصولاً إلى تطور المصرفية الإسلامية في الوقت الحاضر. ويقسّم الكاتب هذه الفترة إلى أربع مراحل تطورت خلالها المصرفية الإسلامية هي: مرحلة التأسيس، ومرحلة الانتشار، ومرحلة الاعتراف العالمي، ومرحلة التقييم. وقد ناقش مجموعـة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التـي ساهمت في هذا التطور، مع التركيز على خمس دول هي: مصر وإيران وباكستان والسودان وماليزيا.

ويُعتبر التأطير النظري التاريخي الذي تطرق إليه الكاتب في الباب الأول من الكتاب إضافة علمية متميزة، إذ جاء بأسلوب تاريخي ساهم في وضع الأسس للمصرفية الإسلامية وتأطيرها مبيناً أن لها جذوراً ثابتة يمكن تتبُّعها، وأنها لا تُعتبر توجهاً مالياً عابراً، ما يسهم في فهم الأصول والمبادئ التي تمثل الركائز الفريدة للمصرفية الإسلامية.

وهذه الخصائص الفريدة للمصرفية الإسلامية تبعها اختلاف في طبيعة المخاطر التي تواجهها مقارنة بالمصارف التقليدية حيث إن من أهم أسس المصرفية الإسلامية المشاركة في المخاطر والمكافآت، بالإضافة إلى أن صيغ التمويل الإسلامية تكون مدعومة بالأصول.

وفي هـذا السياق، قام الكاتب ببيان وتفصيل المخاطر التي تتعـرض لها المصارف التقليدية ومدى اختلافها عـن المخاطر لدى مثيلاتها الإسلامية، ومنهـا: مخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال (حقوق الملكية) التي تتعرض لها المصارف الإسلامية بسبب الاستثمار في أصول تستند إلى حقوق الملكية، ومخاطر السيولة بسبب محدودية الأدوات الاستثمارية الملتزمة بالشريعة الإسلامية، ومحدودية نطاق السوق الثانوي، وعدم توافر خيار "مقرض الملاذ الأخير" الذي تلجأ إليه المصارف التقليدية. كما تواجه المصارف الإسلامية "المخاطر التجارية المنقولة" التي تنشأ عندما تقرر المصارف رفع معدل العائد الذي توزعه على عملائها لحفزهم على إبقاء أموالهم لديها.

ثـم يفصّل الكاتب مخاطـر الائتمان ومخاطر السـوق ومخاطر التشغيل الكامنة في سـت أدوات تمويلية رئيسية تستخدمها المصارف الإسلامية، وهي: المرابحة، والسَّلَم والسَّلَم الموازي، والإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك، والاستصناع والاستصناع الموازي، والمضاربة، والمشاركة والمشاركة المتناقصة.

ويفـرد الكاتب فصلاً مستقلاً للسوق المالية الإسلامية فيوضـح أن هناك ثلاث ركائز رئيسية لأي نظام مالي، هي: السوق المالية، والنظام المصرفي، وقطاع التأمين، إلا أن السوق المالية الإسلامية لم تتطور بالقدر الذي تطور به القطـاع المصرفي لثلاثة أسباب هي: محدودية نطاق الأعمال التي تقوم بها المصارف الإسلامية، وغياب التوجيهات والاجتهادات الشرعية الواضحة، وغموض الإطار القانوني فيما يخص المعاملات الشرعية. ثم يتعرض الكتاب لكفاية رأس المـال في المصـارف الإسلامية حيث ينبغـي أن يكون مستوى رأس المال لدى المـصرف متناسباً مع مجموعة المخاطر التي يتعرض لها. ويبين الكتاب الخصائص المميزة للعمل المصرفي الإسلامي مقارنة بالمصرفية التقليدية.

وأعيـد تأكيد أهمية حوكمـة الشركات في الفترة الأخيرة بسبب الانهيار في كـبرى المصارف العالمية وحالات الغش والتلاعب التي شهدتها كبرى الشركات. ونظراً إلى أهمية حوكمة الشركات في تقليل المخاطر النظامية الكامنة في المنظومـة المصرفية، فقد أفرد الكاتب الباب الأخير من الكتاب لهذا الموضوع، إذ قام بالتأطير لحوكمة الشركات مـن حيـث نشأتها وأهميتها في حماية مصالـح مختلف الأطراف في الشركة، ثم قـام بالتفصيل في مبادئ حوكمة الشركات لدى البنوك التقليدية والتي تُطبَّق بمعناها الواسع على المصارف الإسلامية. وكغيرها من مبادئ الحوكمة، فإن الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية تهدف إلى تشجيع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على استغلال مواردها بطريقة فعالة والامتثال لأحكام الشريعة، إلا أن ما يميز الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية هو تعرضها لمسألتـين رئيسيتين أثارتا الكثير من الجدل وهما: حق أصحـاب حسابات الاستثمار في الإدارة، والتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ويبـين الفصل الأخير التحديـات أمام المصرفية الإسلامية، وعلى رأسها غيـاب الممارسات المعيارية واختلاف الاجتهـادات والتفسيرات، وأخرى تواجه الشفافية والمراقبة في المصرفية الإسلامية، وغيرها من التحديات التقليدية مثـل الحاجة إلى تطوير منتجـات تتوافق مع مبادئ الشريعة، ما يسهم في حل مشكلـة السيولة الفائضة لديها، وضرورة إرساء بنية تحتية قانونية خاصة بالصناعة المصرفية الإسلامية.

وبشكل عام، يُعتبر الكتاب محاولة جادة لفهم المصرفية الإسلامية والمخاطر التي تتعرض لها وسبل التغلب عليهـا، بأسلـوب فكري متزن ومبسط، وقد جاء ليضع العمل المصرفي الإسلامـي في إطاره المؤسسي الرصين، والذي يساهم في تنمية المجتمعات الإسلامية تبعاً لأسسها الحضارية والثقافية.